مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

المجلد الرابع والعشرون – العدد الأول (المحرم – ربيع الأول ١٤٤٣هـ / أغسطس – أكتوبر ٢٠٢١م)

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

- التَّهْيئة والقَطْع (دراسة نحويَّة في الإعمال)
- أَثَرُ عَلَم الدِّين اللُّورَقِيّ الأندَلسيّ (٦٦١هـ) في النَّحويّين
- صِحَّةُ «عَورَ» وأَخَواتِه بَيْنَ تَعْلِيلِ الصَّرْفِيّينَ وتَعَلُّلِهِمْ
- من مبادئ التداولية في كتاب «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني
- الإحالة بالضمائر في سورة الحاقة (دراسة إحصائية نصية)
- جمالية المغايرة في الصيغة الفعلية بين المجرد والمزيد في القرآن
- جهود صلاح الدّين الزّعبلاويّ في النّقد اللُّغويّ
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الثالث والعشرون)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

مدير التحرير
خالد بن سعود العصيمي

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الرابع والعشرون - العدد الأول
(المحرم - ربيع الأول ١٤٤٣هـ / أغسطس - أكتوبر ٢٠٢١م)

ترخيص وزارة الإعلام: ٤٧٠٩/أ/د
ردمد: ٨٥١٣-١٣١٩ الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

- التَّهْيئة والقَطْع (دراسة نحويَّة في الإعمال) — عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي — ٥
- أَثَرُ عَلَمِ الدِّينِ اللُّوَرَقِيِّ الأندَلسيِّ (٦٦١هـ) في النَّحويِّين — محمَّد بهاء بن حسن ككُّو — ٥٣
- صِحَّةُ «عَوِرَ» وأَخَوَاتِه بَيْنَ تَعْلِيلِ الصَّرْفِيِّينَ وتَعَلُّلِهِمْ — غالِيَة عبدالعزيز المسند — ٩٣
- من مبادئ التداولية في كتاب «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم السجستاني «المتكلم، والمخاطب، والقصد، والعلم، والإفهام» — عائدة بنت سعيد البصلة — ١٤٣
- الإحالة بالضمائر في سورة الحاقة (دراسة إحصائية نصية) — محمد نور الدين المنجد - زاهر بن مرهون الداودي — ١٨٧
- جمالية المغايرة في الصيغة الفعلية بين المجرد والمزيد في القرآن — نادية إبراهيم فلاتة — ٢٥٧
- جهود صلاح الدّين الزَّعبلاويّ في النّقد اللُّغويّ — سمر روحي الفيصل — ٢٩٧
- كشاف مجلة الدراسات اللغوية (المجلد الثالث والعشرون) — مصباح محمد مصباح — ٣٢٩

عنوان المراسلة

مجلة الدراسات اللغوية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية - ناسوخ ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543 Saudi Arabia - Fax:4659993
البريد الإلكتروني
Arabic1433@kfcris.com Arabic1433@gmail.com

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان ـــــ أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري ـــــ أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح ـــــ أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ـــــ أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير ـــــ أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي ـــــ أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد ـــــ أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد أحمد الدالي ـــــ أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمود أحمد السيد نحلة ـــــ أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي ـــــ أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

هيئة التحرير:

سيف بن عبد الرحمن العريفي
صالح بن سليمان العمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

الهيئة الاستشارية للتحرير:

- إبراهيم بن سليمان الشمسان ـــــ أستاذ النحو في جامعة الملك سعود.
- بدر بن محمد الجابري ـــــ أستاذ النحو في الجامعة الإسلامية.
- سعد عبدالعزيز مصلوح ـــــ أستاذ اللسانيات في جامعة الكويت.
- عبدالرزاق بن فراج الصاعدي ـــــ أستاذ علم اللغة في الجامعة الإسلامية.
- عبدالله صالح بابعير ـــــ أستاذ النحو في جامعة حضرموت.
- عياد بن عيد الثبيتي ـــــ أستاذ النحو في جامعة أم القرى.
- فايزة بنت عمر المؤيد ـــــ أستاذ النحو في جامعة الإمام عبدالرحمن الفيصل - الدمام.
- محمد أحمد الدالي ـــــ أستاذ النحو في جامعة الكويت.
- محمود أحمد السيد نحلة ـــــ أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الإسكندرية.
- مسعود صحراوي ـــــ أستاذ اللسانيات في جامعة الأغواط بالجزائر.

ضوابط النشر:

١- أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.
٢- ألا يزيد البحث على خمسين صفحة.
٣- ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.
٤- أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).
٥- دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.
٦- أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.
٧- أن يكون البحث باللغة العربية.
٨- أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.
٩- أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.
١٠- لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

- تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قِبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير.

أولاً : البحوث والدراسات

التَّـهْـيـئة والقَـطْـع

(دراسة نحويَّة في الإعمال)

إعداد

عبدالعزيز بن علي بن أحمد الغامدي

كلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• **ملخص البحث:**

لم تنحصر وظيفة العامل النحوي في إحداث الأثر الإعرابي فحسب، بل كان يأتي في صورة علَّةٍ لردّ القول المعترَض عليه، وذلك حين يطلب عاملٌ معمولاً ثم لا يُمكَّن منه، فينتج عن هذا ما يُسمّى بالتهيئة والقطع.

وتتغيّا هذه الدراسة الإسفار عن جوانب هذا الموضوع، وقد صدّرتُها بمقدمة، ثم تمهيدٍ فيه مفهومُ التهيئة والقطع، والوجوهُ التي تحول دون الإعمال، وتاريخُ المصطلح، وتلا ذلك ثلاثة مباحث، عرضت في الأول صور هذه الظاهرة، وجلّيت في الثاني أثر حذف الضمير فيها، وسقتُ في الثالث توجيهات إعرابية آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ثم جاءت الخاتمة، ودوَّنتُ فيها أهم ما توصلت إليه من نتائج.

كلمات مفتاحية: العامل النحوي. المعمول. التهيئة. القطع.

*****

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد:

فقد نالت مسألة الإعمال قدراً واسعاً من الدراسات النحوية قديماً وحديثاً، واستوقفني في كلام العلماء واحتجاجاتهم أن العامل ربما يُسخَّر أداةً من أدوات الاعتراض، ويُقدَّم في صورة علَّةٍ لردِّ القول المعترَض عليه، وذلك حين يطلب عاملٌ معمولاً ثم لا يُمكَّن منه، فينتج عن هذا ما يُسمَّى بالتهيئة والقطع.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أن العامل لا تنحصر وظيفته في إحداث الأثر الإعرابي فحسب، وإنما تجاوز ذلك ليكون أحد المسالك المهمة التي يُعمَد إليها في تمحيص الأقوال والإيراد عليها.

وقد تتبعتُ موارد هذا الموضوع في مصنفات العلماء، ووقفت على مسائل متناثرة، تمخّض عنها هذا العمل، ولم أقف على دراسة سابقة له بحسب اطلاعي.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم مفهومٍ لمصطلح التهيئة والقطع، والكشف عن رحلته التاريخية، واستخلاص صُوره من كلام النحويين، وبيان أثر حذف الضمير فيه، والوقوف على التوجيهات الإعرابية التي آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

وقد سِرتُ في تناول مسائل هذا العمل على خطَّةٍ مكوَّنة من ثلاثة مباحث، يسبقها مقدمة وتمهيد، ويتلوها خاتمة، وثبت للمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

- **المقدمة.**
- **التمهيد:** التهيئة والقطع في الإعمال: المفهوم، وتاريخ المصطلح.
- **المبحث الأول:** صُوَر التهيئة والقطع في الإعمال.

- **المبحث الثاني**: أثر حذف الضمير في تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
- **المبحث الثالث**: توجيهات إعرابية آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
- **الخاتمة**: وفيها نتائج البحث.
- **ثبت المصادر والمراجع**.

والله -تعالى- أسأل أن يتقبَّل هذا العمل، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: التهيئة والقطع في الإعمال: المفهوم، وتاريخ المصطلح.

١- المفهوم:

التهيئة في اللغة: مصدر هَيَّأ يُهيِّئ، يُقال: هيَّأ الأمر، أي: أصلحه ويسَّره، وهَيَّأ الشيء، أي: أعدَّه وكيَّفه[١].

والقطع: مصدر قَطَعَ يَقْطَعُ، والقَطْعُ يرادف البَتْرَ والفَصْلَ، يُقال: بَتَرَ الشيءَ أي: قطعه قبل تمامه، وانفصل الشيء عن الشيء أي: انقطع عنه، ويُقال: انقطع عن الطريق، أي: حيل بينه وبين ما يأمله[٢].

والتهيئة والقطع لفظان متعاطفان مترابطان، يتوقّف الثاني منهما على الأوّل، فلا يتحقّق قطع العامل عن العمل إلا بعد أن يُهيَّأ له، فهما بمجموعهما صارا مصطلحاً واحداً.

ولم أقف عند النحويين على تعريف للتهيئة والقطع، ويمكن تقريب مفهوم هذا المصطلح بأنه: تمكين اللفظ من سريان عمله في غيره، ثم الحيلولة دون ذلك بوجه من الوجوه.

والوجوه التي تحول دون الإعمال ثلاثة:

الأول: أن يُصرف اللفظ الذي هُيِّئ له العامل إلى وجه آخر من الإعراب، نحو: (زيدٌ ضربته)؛ فإنك إذا حذفت الهاء وجب أن تقول: (زيداً ضربت) بالنصب، ولا يجوز: (زيدٌ ضربت)؛ لأنك إذا صرفته إلى الرفع كنت هيَّأت الفعل لنصب (زيد) ثم قطعته عنه[٣].

---

(١) ينظر مختار الصحاح (هيأ): (٧٠٥)، ولسان العرب (هيأ): (١/ ١٨٨)، والمعجم الوسيط (هيأ): (٢/ ١٠٠٢).

(٢) ينظر معجم مقاييس اللغة (بتر): (١/ ١٩٤)، ومختار الصحاح (بتر): (٧٣)، (قطع): (٥٦٠)، والمعجم الوسيط (فصل): (٦٩١)، (قطع): (٧٤٥).

(٣) هذا أحد ما قيل، والمسألة فيها خلاف. تنظر الصورة (٢) في المبحث الأول.

والثاني: أن يكون اللفظ الذي هُيِّئ له العامل غير صالح لأن يُعمل فيه، كأن يقع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، نحو: (إن يقمْ زيد قام عمرو)، فهذا الوجه مخصوصٌ عند أكثر النحويين بالضرورة؛ لأن الأداة جزمت الشرط، ثم هُيِّئت لجزم الجواب وهو مما لا يصلح لأن يُعمل فيه لكونه ماضياً[1].

والثالث: أن يُحذف المعمول فيبقى اللفظ المهيَّأ للعمل معلَّقاً، نحو: (أكلت السمكة حتى رأسها)؛ فـ(رأسها) يحتمل ثلاثة أوجه: النصب عطفاً، والجر بالحرف، والرفع على الابتداء، ولا يجوز الأخير عند البصريين ـــ وهو الرفع ـــ حتى تقول: (مأكولٌ) أي: بذكر الخبر؛ لأنك لو حذفته فكأنك هيَّأت المبتدأ لأن يعمل فيه ثم قطعته عنه[2].

والتهيئة والقطع في الأصل مخالَفة، وقد أطلق عليها بعض النحويين أحكاماً متفاوتة، كقول أبي حيان: «غير جائز»[3]، وقوله: «وهو مما يضعف»[4]، وقول الشاطبي: «لا ينبغي»[5]، وقوله: «وذلك ممتنع»[6]، وهذه الأحكام المتفاوتة ونحوها ليس لها معايير منضبطة إلا ما ندر[7]، بل غايةُ ما في الأمر أنّ التهيئة والقطع مخالَفةٌ تعدّدت ألفاظ النحويين في التعبير عنها، وسوف يأتي أنّ مِن صُورها ما وقع فيه الخلاف، وأنّ منها ما أجازه قومٌ في الكلام على ضعف، نحو: (زيدٌ ضربت)[8]، وقد يكون في ذلك تفسيرٌ لبعض الأحكام التي لم تبلغ درجة المنع، كقول الشاطبي في هذه الصُّورة: «غير حسن»[9].

(١) تنظر الصورة (٨) في المبحث الأول.
(٢) تنظر الصورة (٤) في المبحث الأول.
(٣) التذييل والتكميل: (١٠/ ٣٩).
(٤) البحر المحيط: (٦/ ٤٢٩).
(٥) المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).
(٦) المصدر السابق: (٢/ ٦٩).
(٧) كمعيار ابن أبي الربيع، وسيأتي في المبحث الثاني.
(٨) تنظر الصُّورة (٢) في المبحث الأول.
(٩) المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).

٢ـ تاريخ المصطلح:

لم أجد فيما وقفتُ عليه من المدوَّنات النحوية نصّاً يُصَرِّح فيه بمصطلح التهيئة والقطع عند المتقدِّمين بصريّين وكوفيّين، وقد كان إمام الصّنعة سيبويه يُومئ إليه في مسألة حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر[١]، ويُعبّر عنه بجملةٍ تردّد ذكرها في الكتاب، وهي: (كلُّه لم أصنعِ) المأخوذة من قول الشاعر:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ[٢]

قال سيبويه: «ولا يحسن في الكلام أن يُجعل الفعل مبنيّاً على الاسم ولا يُذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجليّ:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ»[٣]

وقال: «فإن قلت: (زيدٌ كم مرة رأيت؟) فهو ضعيف، إلا أن تدخل الهاء، كما ضعف في قوله: (كلُّه لم أصنعِ)»[٤].

وقال: «فإن قلت: (زيداً يوم الجمعة أضرب) لم يكن فيه إلا النصب؛ لأنه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلا على قوله: (كلُّه لم أصنعِ)»[٥].

---

(١) وهي من جُملة الصُّور التي تتحقّق فيها تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، نحو: (زيدٌ ضربت). تنظر الصُّورة (٢) في المبحث الأول.

(٢) من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي. ينظر الديوان: (٢٥٦)، والكتاب: (١/ ٨٦)، وشرحه للسيرافي: (١/ ٣٨٠)، وخزانة الأدب: (١/ ٣٥٩).

(٣) الكتاب: (١/ ٨٥)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٣٧٩).

(٤) الكتاب: (١/ ١٢٧)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٤٦٨).

(٥) الكتاب: (١/ ١٣٧)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٤٨٩).

وحين ساق بيت الشاعر:

وقالُوا تعرَّفْها المنازلَ من مِنىً وما كلُّ مَن وافى مِنىً أنا عارفُ[1]

قال: «فإن شئت حملته على (ليس)، وإن شئت حملته على (كلُّه لم أصنعِ)، فهذا أبعد الوجهين»[2].

وهكذا نجد الأمر عند الفراء، فلم يُصرِّح بالتهيئة والقطع تصريحاً، وإنما كان يشير إلى هذا المصطلح بعباراتٍ تدلُّ عليه؛ وعدّه سائغاً في مسائل مستثناة[3]، فقد قال في موضع: «وأكثر العرب تقول: وأيُّهم لم أضرب؟ وأيُّهم إلا قد ضربت؟ رفعاً»[4].

وقال: «وممّا يشبه الاستفهام ممّا يُرفع إذا تأخّر عنه الفعل الذي يقع عليه قولهم: (كلُّ الناس ضربت)»[5].

وحين أورد قول الشاعر:

وما كلُّ مَنْ يظَّنُّني أنا مُعْتِبٌ ولا كلُّ ما يُرْوَى عليَّ أقولُ[6]

قال: «فلم يوقِع على (كلّ) الآخِرة (أقول)، ولا على الأولى (مُعْتِب)، وأنشدني بعضهم:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ»[7].

---

(١) من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي. ينظر شعره: (١٠٥)، والكتاب: (١/ ٧٢، ١٤٦)، وشرحه للسيرافي: (٢/ ٤).

(٢) الكتاب: (١/ ١٤٦)، وينظر شرحه للسيرافي: (٢/ ٤، ٥).

(٣) سيأتي ذكرها في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(٤) معاني القرآن: (١/ ١٣٩).

(٥) المصدر السابق.

(٦) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر العين: (٨/ ١٥٢)، ومعاني القرآن للفراء: (١/ ١٤٠)، ولسان العرب: (ظن): (١٣/ ٢٧٣)، ويظَّنُّني: يتهمني، ويُروى: يطَّنُّني. ينظر المعجمان السابقان.

(٧) معاني القرآن: (٢/ ٩٥).

وعندما ساق قول الراجز:

أَرَجَزاً تطلبُ أم قريضا أم هكذا بينهما تَعريضا

كلاهما أَجِدُ مُستريضا[1]

قال: «فرفع (كلا) وبعدها أجد»[2].

وإني لأجدُ من العسير القطعَ بتحديد البدايات الأولى التي ظهر فيها هذا المصطلح؛ ذلك أن الدراسة التاريخية للمصطلح النحوي وعْرةٌ مسالكها؛ والتحديد الدقيق يستوجب استقراءً تامّاً، وهو متعذِّر؛ فالمدوَّنة النحوية لم تصل كلها، ولم يبق من مدوَّنات الكوفيين إلا مصنفاتٌ قليلة بينها تراخٍ زمنيّ[3].

والذي يبدو لي أن مصطلح التهيئة والقطع -وفقاً للاستقراء الناقص- ظهر بهذا اللفظ في مرحلةٍ متأخّرة، وذلك في القرن السابع الهجريّ على وجه التقريب، وكان ممّن وظّفه في تلك الحقبة ابن عصفور[4] وابن أبي الربيع[5]، وسوف يأتي في خِضمّ هذه الدراسة أنّ الأوَّل خالف الفراءَ في بعض مسائله، وأنّ الآخَر له تفصيلٌ في مستوى تهيُّؤ الفعل للعمل؛ فقد يكون التهيُّؤ قويّاً، وقد يكون ضعيفاً، بحسب تقدُّم العامل أو تأخُّره[6].

وبرز هذا المصطلح بجلاء عند علماء القرن الثامن الهجري، كأبي حيان[7]

(١) من الرجز، ونُسبت إلى أبي الجرّاح في معاني القرآن للفراء: (١/ ١٤٠) وإلى الأغلب العجلي في لسان العرب (قرض): (٧/ ٢١٩)، ويُروى في هذا الأخير: (كليهما أَجِدُ ....).

(٢) معاني القرآن: (١/ ١٤٠).

(٣) يُراجع مصطلح (الخروج) عند الكوفيين: (١٩).

(٤) ضرائر الشعر: (١٧٦-١٧٨).

(٥) البسيط في شرح الجمل: (٥٨٢).

(٦) ينظر المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(٧) ينظر مثلاً: التذييل والتكميل: (٤/ ٤٢، ٤٣)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩، ١١٢٠)، والبحر المحيط: (٦/ ٤٢٩).

والسمين الحلبي[١] وابن هشام[٢] وناظر الجيش[٣] والشاطبي[٤] وغيرهم ممن تلاهم في القرون الأخرى، وسُخِّر هذا المصطلح علّةً للاعتراض، ولا سيما الاعتراض على التوجيهات القرآنية[٥] واتجه بعض النحويين كأبي حيان إلى تفصيل ما اشتُهر من مسائله، كمسألة حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر في نحو: (زيدٌ ضربت)، التي أشار إليها الأقدمون بأمثلةٍ مختلفة[٦]، وجمعَ الآراء فيها على نحوٍ مستفيض[٧].

والملحوظ في مصطلح التهيئة والقطع في هذه المرحلة أنه أضحى يُقرن في مسائلَ نزْرةٍ بلفظة (يُشبه) ونحوها مما وافقها في اشتقاقها كـ(شبيه)، فيُقال: (شبيه بتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه)، وهذا جليٌّ عند السمين الحلبي، وقد تأمّلتُ مواطن هذه العبارة في تفسيره، فألفيتُها ترِدُ في حالتين:

الأولى: في بعض مسائل الجارّ الذي قُطع عن متعلّقه وقد تهيّأ له، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ﴾[٨]، فقد أشار السمين الحلبي إلى أنّ ﴿مِنَّا﴾ لا يجوز أن يكون حالاً من (أنْ) والفعل في قوله سبحانه: ﴿أَنْ آمَنَّا﴾؛ لأنه التقدير سيكون: هل تنقمون إلا إيماننا منّا، فمن نفْس قوله: (إيماننا) فُهِم أنه منّا، فلا فائدة في الحال حينئذٍ[٩]، ثم قال: «فإن قيل: تكون حالاً مؤكّدة.

(١) ينظر مثلاً: الدر المصون: (٣/ ٦٧)، (٤/ ٢٢٧).

(٢) ينظر مثلاً: مغني اللبيب: (١٧٥)، (٧٩٥).

(٣) ينظر مثلاً: تمهيد القواعد: (٢/ ٩٨٣، ٩٨٨).

(٤) ينظر مثلاً: المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨)، (٦/ ١٢٩).

(٥) ينظر المبحث الثالث من هذه الدراسة.

(٦) تقدّم ذكرها عند سيبويه والفراء.

(٧) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤١) وما بعدها، وسيأتي الحديث مفصّلاً في المبحث الثاني من هذه الدراسة: (إذا كان الضمير منصوباً).

(٨) [المائدة: ٥٩].

(٩) ينظر الدر المصون: (٤/ ٣١٨).

قيل: خلاف الأصل، وليس هذا من مظانّها، وأيضاً فإن هذا شبيهٌ بتهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فإنّ ﴿تَنقِمُونَ﴾ يطلب هذا الجارّ طلباً ظاهراً»[1].

ولعلّ الباعث على التعبير بقوله: (شبيه) هو عدم ظهور الأثر الإعرابيّ للمتعلَّق في الجارّ والمجرور، فكان شبيهاً بما ظهر فيه ذلك الأثر، نحو: (زيدٌ ضربت).

والثانية: عند قطع الصفة عن موصوفها، والمسألة حينئذٍ لا تكون من الإعمال في شيء، وإنّما شُبِّه فيها قطع الصفة عن الموصوف بالعامل الذي قُطع عن معموله وهو مهيَّأ له، وقد جاءت هذه الحالة في موضع واحد، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ۝١٥ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾[2]، فقد أجاز العكبري[3] في جملة ﴿يَهْدِي﴾ أوجهاً منها: أنها حال من ﴿رَسُولُنَا﴾، أو حال من الضمير في ﴿مُّبِينٌ﴾، واستشكل السمين الحلبي هذين الوجهين بأمرين، أحدهما: ما لا يخفى فيهما من الفصل[4]، والآخر: أن فيهما «ما يُشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»[5].

ويتأتّى الإشكال الثاني من جهة أن الأظهر في جملة ﴿يَهْدِي﴾ أنها صفة ثانية لـ(كتابٌ) وصفَه بالمفرد ثم بالجملة، وقول العكبري في التوجيهين السابقين يؤول إلى قطع الصفة التي تهيَّأت لموصوفها.

ولقد عدّ ابن هشام من الشروط الثمانية التي ينبغي أن تُراعى عند حذف اللفظ: «ألّا يؤدّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه»[6]، وهذا مظهرٌ من مظاهر تقدُّم العلوم؛ وتوظيف المصطلحات؛ فإذا كان سيبويه يصف حذف

(١) المصدر السابق: (٤/ ٣١٨، ٣١٩).
(٢) [المائدة: ١٥، ١٦].
(٣) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢١٢).
(٤) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٢٩).
(٥) المصدر السابق.
(٦) مغني اللبيب: (٧٩٥).

الضمير المنصوب من جملة الخبر بأنه لا يحسن في الكلام -كما سبق- وأنه يضعف كما يضعف: (كلُّه لم أصنع)، فإنّا نجد هذا الوصف -بعد عُهودٍ من بداية النحو ونُموِّه- يتبدَّى في صورة شَرطٍ صِيغ بأسلوبٍ صريح، وقد راعى الشاطبيُّ هذا الشرط، وصدّره علّةً لكلام سيبويه فقال:«ومن ذلك أن يكون حذف المفعول يؤدّي إلى تهيئة وقطع، وذلك مثل: (زيدٌ ضربته)؛ فإنك إن حذفت الهاء فقد هيّأتَ الفعل للعمل في الأول ثم قطعتَه عنه من غير اشتغال بغيره، فهو نقض ما أُريد بالحذف، وذلك غير حسن، قال سيبويه[1]: ولكنه قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام، ثم أنشد في ذلك أبياتاً»[2].

ونخلص مما تقدّم إلى أن التهيئة والقطع من جُملة المصطلحات التي كانت حاضرةً في الفكر النحويّ القديم، لكنه لم يُشهَر بهذا اللفظ إلا في زمنٍ بلغ فيه هذا العلْمُ غاية نُضجه وازدهاره.

(١) الكتاب: (١/ ٨٥)، وينظر شرحه للسيرافي: (١/ ٣٧٩).

(٢) المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).

المبحث الأول: صُوَر التهيئة والقطع في الإعمال:

تتبّعتُ الصُّور التي يُمكَّن فيها اللفظ من العمل ثم يُصرَف عنه، وألفيتُ أنّ العامل فيها قد يكون فعلاً أو اسماً أو حرفاً، على النحو الآتي:

١- قطع الفعل عن اسم هُيِّئ لرفعه:

إذا أُخبر عن المبتدأ بفعل فاعلُه ضمير مستتر، نحو:(زيدٌ قام) امتنع تقديم الخبر، فلا يُقال:(قام زيدٌ)؛ لأن تقديمه يُوهم كون الجملة مكوَّنة من فعل وفاعل[(١)].

ولو قُدِّم الخبر فقيل: (قام زيدٌ) تغيّر حكم المبتدأ ليصير فاعلاً؛ لأنّ الفعل إن لم يعمل في ذلك الاسم وقد مُكِّن منه حصلت التهيئة والقطع، قال ابن أبي الربيع: «فإن كان الخبر جملةً فعليّةً فاعلُ ذلك الفعلِ ضميرٌ مستتر يعود إلى المبتدأ، فهذا إذا تقدّم بطل الابتداء وصار فاعلاً بالفعل؛ لأن العامل الظاهر أقوى من العامل المعنويّ، وذلك نحو: (زيدٌ قام)، فـ(قام) خبرٌ عن (زيد)، فإن قدّمتَ (قام) فقلتَ: (قام زيدٌ) صار فاعلاً بالفعل ولم يجز أن يبقى مبتدأً؛ لِما في ذلك من تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه....»[(٢)].

٢- قطع الفعل عن اسم هُيِّئ لنصبه:

إذا قلتَ: (زيدٌ ضربته) جاز لك في (زيد) وجهان[(٣)]:

أحدهما: الرفع -كما في المثال- وهو أجود.

والآخر: النصب، وهو عربيٌّ كثير.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: (١/ ٢٩٨)، والتذليل والتكميل: (٣/ ٣٣٩)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٣٧)، والمقاصد الشافية: (٢/ ٦٨)، وهمع الهوامع: (١/ ٣٨٥).

(٢) البسيط في شرح الجمل: (٥٨٢).

(٣) ينظر شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٣٠).

فإن حذفتَ الهاء وجب عند الكوفيين أن تقول:(زيداً ضربت) بالنصب[1]، ولا يجوز: (زيدٌ ضربت)؛ لأنك إذا رفعتَ كنتَ هيَّأتَ الفعل لنصب زيد ثم قطعته عنه[2]، ونُقل عن الكوفيين أنه خاصٌّ بالشعر[3]، وأجازه هشامٌ في الاختيار[4].

وأمَّا البصريون فحُكي عنهم أنه يجوز في الكلام: (زيدٌ ضربت)[5]، ونصَّ ابن يعيش[6] أنهم يجيزونه على ضعف؛ لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها، وذكرت بعض المصادر[7] أن جوازه عند البصريين خاصٌّ بالشعر، وهو صريح مذهب سيبويه وقد عدّه في الكلام ضعيفاً[8]، ومنه قول الشاعر:

قد أصبحتْ أُمُّ الخِيارِ تَدَّعي عليَّ ذنباً كُلُّهُ لم أَصْنعِ[9]

وقوله:

فأقبلتُ زحفاً على الرُّكبتينِ فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أُجُرُّ[10]

(١) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٩٧)، ونُصّ في التذييل والتكميل: (٤/ ٤٥) على الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه.
(٢) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٩٧)، والمقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).
(٣) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨).
(٤) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩).
(٥) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨).
(٦) شرح المفصل (٢/ ٣٠).
(٧) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٨)، وهمع الهوامع: (٢/ ١٣).
(٨) الكتاب: (١/ ٨٥)، وينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٥).
(٩) تقدّم تخريجه.
(١٠) من المتقارب، وهو لامرئ القيس. ينظر الديوان: (١٨٠) ، والكتاب: (١/ ٨٦)، وشرحه للسيرافي: (١/ ٣٨٠)، ويُروى في الديوان:

فلمَّا دَنَوْتُ تسَدَّيتُها فثوباً نسيتُ وثوباً أَجُرُّ

فلا يكون فيه شاهد.

ومن أمثلة هذه الصُّورة ما ذكره أبو حيان في موضع (كم)، وذلك في نحو: (كم غلاماً اشتريتَ؟)، ونحو: (كم غلام اشتريتُ)، قال: «فموضع (كم) نصبٌ على المفعول به، وكأنك قلت: (أعشرين غلاماً اشتريتَ أم ثلاثين؟)، (وكثيراً من الغلمان اشتريتُ)، والدليل على أن (كم) مفعولٌ بها أنّ (اشتريت) فعلٌ متعدٍّ إلى واحد، وهو مفرَّغ للعمل في (كم)؛ لأنه لم يشتغل بغيرها، فوجب لذلك أن يُحكَم عليها بأنها في موضع نصب على المفعول بـ(اشتريت)؛ لأنك لو لم تفعل ذلك لكنتَ قد هيّأتَ العامل للعمل وقطعته عنه، وذلك غير جائز»[1].

وهذه الصُّورة برز ذكرها عند المتقدّمين بأمثلةٍ مختلفة كما تقدّم[2]، وهي تتأتّى غالباً عند حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر إذا كان الفعل متصرِّفاً، وسيأتي في ذلك مزيدُ حديثٍ في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

٣- قطع الفعل عن حرف جرٍّ هُيِّئ للتعلُّق به:

أجاز العكبري[3] في ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ من قوله سبحانه: ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَلِكُمْ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللهِ وَاللهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾[4] أن يكون متعلِّقاً بمحذوف على أنه حال من ﴿الأَنْهَارُ﴾، أي: تجري الأنهار كائنةً من تحتها.

ويشكل هذا الوجه عند السمين الحلبي[5] من جهة أنه يشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ لأن الظاهر في ﴿مِن تَحْتِهَا﴾ أنه متعلِّق بـ﴿تَجْرِي﴾[6].

---

(١) التذييل والتكميل: (١٠/ ٣٩).

(٢) ينظر التمهيد: تاريخ المصطلح.

(٣) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ١٢٧).

(٤) [آل عمران: ١٥].

(٥) الدر المصون: (٣/ ٦٧)، وينظر المبحث الثالث، المسألة الأولى.

(٦) المتعلَّق هو العامل، والجارّ والمجرور معمولٌ له، وقد سبق الحديث عن لفظة (يشبه) في التمهيد: تاريخ المصطلح.

٤- قطع الاسم عن اسم هُيِّئ لرفعه:

إذا قلت: (أكلتُ السمكة حتى رأسها) فلك أن تخفض (رأسها) على معنى (إلى)، ولك أن تنصبه على معنى الواو، ولك أن ترفعه على الابتداء[١]، وقد جاز بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

ألقى الصحيفةَ كي يُخفِّف رَحْلَه والزَّادَ حتى نعْله ألقاها[٢]

وقول الشاعر:

عَمَمْتُهُمْ بالنَّدى حتى غُواتـهُمُ فكنتُ مالكَ ذي غَيٍّ وذي رشَدِ[٣]

وفي رفع (غُواتُهم) في البيت الثاني على مذهب البصريين[٤] شذوذ؛ لأن الخبر غير مذكور، ففي الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[٥]، وأوجبوا إذا قلت: (حتى رأسُها) أن تقول: مأكولٌ[٦].

٥- قطع الاسم عن حرف جرٍّ هُيِّئ للتعلُّق به:

أجاز العكبري[٧] أن يكون ﴿فِي رَقٍّ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَالطُّورِ ۝١ وَكِتَابٍ مَّسْطُورٍ ۝٢ فِي رَقٍّ مَّنشُورٍ﴾[٨] متعلقاً بـ ﴿مَّسْطُورٍ﴾[٩]، وجعْله صفةً ثانيةً لـ(كتاب) يشبه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[١٠].

(١) ينظر مغني اللبيب: (١٧٥).

(٢) من الكامل، وهو لابن مروان النحوي، كما في الكتاب: (١/ ٩٧)، والتصريح: (٣/ ٥٥٧)، وورد بلا نسبة في مغني اللبيب: (١٧٥).

(٣) من البسيط، ولم أقف على قائله. ينظر شرح التسهيل لابن مالك :(٣/ ١٦٧)، وتمهيد القواعد: (٦/ ٢٩٨٥)، ومغني اللبيب: (١٧٥).

(٤) ينظر مغني اللبيب: (١٧٥).

(٥) عامل الرفع في الخبر عند البصريين هو المبتدأ، وهذا مذهب سيبويه، وقال بعضهم: مرفوع بالابتداء، وقال آخرون: مرفوع بالابتداء والمبتدأ معاً. ينظر الكتاب: (٢/ ١٢٧)، والإنصاف: (١/ ٤٤)، وشرح التسهيل لابن مالك: (١/ ٢٦٩)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٨٥٣).

(٦) ينظر مغني اللبيب: (١٧٥).

(٧) التبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٢٤٥).

(٨) الطور: [١-٣].

(٩) وهذا الوجه ذكره العكبري وجعله مقدَّماً. ينظر التبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٢٤٥)، والدر المصون: (١٠/ ٦٣).

(١٠) ينظر الدر المصون: (١٠/ ٦٣).

٦- قطع الاسم عن اسم هُيِّئ لجرِّه:

قدَّر سيبويه[١] المسألة في نحو قولهم: (قطع الله يد ورجل مَن قالها) على أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فكان الأصل: (قطع الله يد مَن قالها ورجله)، ثم أُقحم لفظ (الرِّجْل) بين المضاف والمضاف إليه، فصار التقدير: يد ورجله مَن قالها، ثُم حُذفت الهاء ـ اجتزاءً بـ(مَن) عن الضمير، وإصلاحاً للفظ فصار: يد ورجل مَن قالها، وهذا أحد المذاهب في تأويل المسألة[٢].

ويُشكل على هذا المذهب أمران:

أحدهما: قُبْحُ الفصل بين شيئين هما كشيءٍ واحد، وليسا في تقدير المنفصلين، ولا يُعترض بقراءة[٣]: «وكذلك زُيِّنَ لكثيرٍ من المشركين قَتْلُ أولادَهُمْ شركائهم»[٤]؛ لأنها من باب الفصل بين الفعل وفاعله، فهما في تقدير ما يصحُّ انفصاله[٥].

والثاني: أنه يُفضي إلى التهيئة والقطع؛ لأنه حذفَ الضمير من (الرِّجْل)، وهيَّأه لعمل الجرّ بالإضافة ثم لم يعمله[٦].

---

(١) الكتاب: (١/ ١٧٩)، وينظر تمهيد القواعد: (٧/ ٣٢٢٣)، والمقاصد الشافية: (٤/ ١٧٠).

(٢) في المسألة مذهبان آخران:
أحدهما: أنها من باب الحذف، حيث حُذف المضاف إليه من الاسم الأول، وهو قول المبرد. ينظر المقتضب: (٤/ ٢٢٧) مع هامش عضيمة، وارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٩)، وتمهيد القواعد: (٧/ ٣٢٢٣)، والمقاصد الشافية: (٤/ ١٧٠).
والآخر: أنها من باب إعمال عاملين في معمول واحد؛ فالاسمان معاً مضافان إلى الثاني. ويُعزى هذا القول إلى الفراء. ينظر المقاصد الشافية: (٤/ ١٧١)، وهمع الهوامع: (٢/ ٥٨)، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان: (٢/ ٤١٦).

(٣) هي قراءة ابن عامر. ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: (١/ ٤٥٣، ٤٥٤)، والتيسير في القراءات السبع: (١٠٧).

(٤) الأنعام: [١٣٧].

(٥) ينظر المقاصد الشافية: (٤/ ١٧٠).

(٦) ينظر المصدر السابق: (٤/ ١٧١).

٧- قطع الحرف عن اسم هُيِّئ لجرِّه:

ذهب الكوفيون[١] إلى أن لام الاستغاثة إنما هي بقيَّة اسم هو (آل)؛ فنحو: (يا لفلان) أصلُه: (يا آل فلان)، وليست هي لام الجرّ كما يقول الأكثرون[٢]، والدليل على ذلك قول الشاعر:

فخيرٌ نحنُ عند الناسِ منكُمْ ** إذا الدَّاعي المثوِّبُ قال: يا لا[٣]

ووجه الاستدلال: أنه اقتصر على اللام في قوله: (يا لا)، ولو كانت اللام جارَّةً لما جاز الاقتصار عليها[٤]؛ لأن إبقاء الجارّ وحذف المجرور تهيئةٌ للعمل ثم قطعٌ عنه، ولهذا أوجب الرضيُّ أن يُحذف الجارُّ عند حذف المجرور، فقال: «لا بُدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجارّ أيضاً، إذ لا يبقى جارٌّ بلا مجرور»[٥].

وأُجيبَ بأن لام الجرِّ في البيت إنما جاز الاقتصار عليها لأن ألف الإطلاق نابت مناب المجرور؛ ولحقت باللام ألف الإطلاق، واكتُفي بها من المجرور كما اكتُفي بها في قولهم: (ألا تا) و(بلى فا)، أي: ألا تفعلُ، وبلى فافعلْ[٦]، وذكر ابن مالك[٧] أن اللام في البيت تحتمل أن تكون (لا)، وأصل الكلام: يا قوم لا فرار، أو لا تفرُّوا.

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك :(٣/ ٤١٢) ، والجنى الداني:(١٠٤) .

(٢) ينظر مثلاً: الكتاب: (٢/ ٢١٥)، والمقتضب: (٤/ ٢٥٤، ٢٥٥)، والأصول: (١/ ٣٥١)، والخصائص: (٢/ ٣٧٥)، وشرح التسهيل لابن مالك: (٣/ ٤٠٩، ٤١٢)، وارتشاف الضرب: (٤/ ٢٢١٣).

(٣) من الوافر، وعُزي للفرزدق في المقاصد الشافية: (١/ ٦٠٣)، وليس في ديوانه، وعُزي لزهير بن مسعود الضَّبّي في خزانة الأدب: (٢/ ٦، ١٣)، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: (٢/ ٢١٠)، والمساعد: (٢/ ٥٣٠).

(٤) ينظر خزانة الأدب: (٢/ ٧).

(٥) شرح الكافية: (٣/ ٢٥).

(٦) ينظر المساعد: (٢/ ٥٣١).

(٧) فشرح التسهيل: (٣/ ٤١٢)، وينظر المساعد: (٢/ ٥٣١).

٨- قطع الحرف عن فعل هُيِّئ لجزمه:

لا بُدَّ لأداة المجازاة من فعلٍ يليها يُسمَّى شرطاً، وفعلٍ بعده- أو ما يقوم مقامه- يُسمَّى جزاءً أو جواباً[١].

وإذا كان الشرط والجزاء فعلين كانا على أربعة أوجه[٢]:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين، نحو:(إن قام زيد قام عمرو).

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: (إن يقمْ زيد يَقمْ عمرو).

والثالث: أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، نحو: (إن قام زيد يقم عمرو).

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً، نحو:(إن يقمْ زيدٌ قام عمرو).

والوجه الرابع قليل[٣]، وخصَّه أكثر النحويون بالضرورة[٤]؛ لأن أداة الشرط قد هُيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطعت عنه في الثاني، بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، نحو:(إن قام زيد يقمْ عمرو)؛ فإن فعل الشرط لم تعمل فيه الأداة، فليس فيه تهيئة للعمل وقطعٌ عنه؛ لأنه إذا عمل في الثاني عُلم أنه قد عمل في الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا ماضيين لا يُلقى فيه محذور؛ لاستواء العمل في الموضعين[٥].

وخالف ابن مالك[٦] ما ذهب إليه الأكثرون، إذ يرى أن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً ثابتٌ في النثر والنظم الذي يقوى قوة النثر.

(١) ينظر شرح الكافية الشافية:(٤/ ١٥٨٤).
(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: (٤/ ٩٠)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٤).
(٣) ينظر أمثلة الجزولية: (١٧٩).
(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: (٤/ ٩١)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٦).
(٥) ينظر المقاصد الشافية: (٦/ ١٢٩).
(٦) شرح التسهيل: (٤/ ٩١)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٦)، وينظر المقاصد الشافية: (٦/ ١٢٩).

فأمّا النثر فمنه ما جاء في الحديث من قوله -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ يَقُمْ ليلةَ القَدْرِ إيماناً واحْتِسَاباً غُفِر له ما تَقَدَّم مِنْ ذَنْبِه»[1].

وفي حديث عائشة -رضي الله عنها-: «إنَّ أبا بكرٍ رجَلٌ أَسِيفٌ، إنْ يُقِمْ مقامَكَ رقَّ»[2].

وأمَّا النظم فمنه قول الشاعر:

مَنْ يَكِدْني بِسيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ كالشَّجا بينَ حَلْقِهِ والوريدِ[3]

وقول الشاعر:

إنْ تصرمونا وصلناكُمْ، وإنْ تَصِلُوا مَلأْتُمُ أنْفُسَ الأعداءِ إرهابا[4]

وقول الشاعر:

إنْ يَسْمعوا رِيْبَةً طارُوا بها فَرَحاً مِنِّي، وما يسمعوا مِنْ صالحٍ دَفَنُوا[5]

وصاحب البيت الأول متمكِّنٌ من أن يقول بدل (كُنتُ مِنْهُ): أكُ مِنْهُ، وقائل الثاني متمكِّنٌ من أن يقول بدل (وصلناكُم): نُواصِلْكم، وبدل (ملأْتُمُ): تملؤوا، وقائل الثالث متمكِّنٌ من أن يقول بدل (إن يسمعُوا): إن سمعُوا، وبدل: (وما يسمعُوا): وما سمعُوا.

فإذ لم يقولوا ذلك مع إمكانه عُلم أنهم غير مضطرّين[6].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه: (١/ ٢١)، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان، رقم الحديث: (٣٥).

(٢) رواه البخاري في صحيحه: (٣/ ١٢٣٨)، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ﴾ [يوسف: ٧]، رقم الحديث: (٣٢٠٤)، ولفظه فيه: «إنه رجلٌ أسِيفٌ، متى يقُمْ مقامك رَقَّ»، وورد فيه بألفاظ أُخر، ومعنى أسيف: شديد الحزن. ينظر لسان العرب (أسف): (٩/ ٥).

(٣) من الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي. ينظر شعر أبي زبيد: ٥٢، وبلا نسبة في المقتضب: (٢/ ٥٨)، وشرح التسهيل لابن مالك:(٤/ ٩١)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٥).

(٤) من البسيط، ولم أقف على قائله، ينظر شرح التسهيل لابن مالك: (٤/ ٩١)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٦)، وتمهيد القواعد (٩/ ٤٤٠٧)

(٥) من البسيط وهو لقعنب بن أُمِّ صاحب كما في لسان العرب (شور): (٤/ ٣٣٤)، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك: (٤/ ٩١)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٦)، وتمهيد القواعد :(٩/ ٤٤٠٧).

(٦) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: (٤/ ٩١، ٩٢)، وشرح الكافية الشافية: (٤/ ١٥٨٧).

المبحث الثاني: أثر حذف الضمير في تهيئة العمل للعمل وقطعه عنه.

يتجلَّى أثر حذف الضمير في هذا الموضوع في مطلبين:

الأول: حذف الضمير الرابط لجملة الخبر بالمبتدأ:

لا يخلو الضمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر من أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، على التفصيل الآتي:

أولاً: إذا كان الضمير مرفوعاً:

إذا كان الضمير الرابط للخبر مرفوعاً لم يجز حذفه، سواءٌ أكان مبتدأً أم غيره، فلا يجوز:(الزيدان قام)، ولا (الزيدون قام)[1].

وهذا الموضع ليس فيه للتهيئة والقطع أثر.

ثانياً: إذا كان الضمير منصوباً:

إذا كان الضمير الرابط للخبر منصوباً فلا يخلو نصبه من أن يكون بفعلٍ أو بغيره، فإن كان منصوباً بغير فعل لم يجز حذفه، نحو: (زيد كأنه أسد)[2]، وإن كان منصوباً بفعل فإمّا أن يكون فعلاً تامّاً وإمّا فعلاً ناقصاً، فإن كان فعلاً ناقصاً لم يجز حذفه، نحو: (الصديقُ كانَهُ زيدٌ)[3]، وإن كان تامّاً فإمّا أن يكون متصرِّفاً أو غير متصرِّف، فإن كان غير متصرِّفٍ لم يجز حذفه، نحو: (زيد ما أحسنه)[4]، وإن

(١) وذهب بعضهم إلى جواز حذفه إذا كان مبتدأ، نحو: (زيد هو قائم)، ورُدّ ذلك بأنك إذا قلت:(زيد قائم) وحذفت (هو) لم يُعلم أن (هو) محذوف؛ لصلاحيَّة (قائم) أن يكون خبراً مستقبلاً، وقد منع الخليل: (ليس زيدٌ قائمٌ) على تقدير: (هو قائم) وحذف (هو)؛ لصلاحيَّة نصب (قائم) فيكون هو الخبر. ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤١).

(٢) ينظر التذييل والتكميل : (٤/ ٤١)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩).

(٣) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٢)، وفي ارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩) رُسمت (كانَهُ) هكذا: (كَأَنَّهُ)، وهو خطأ.

(٤) خلافاً للكسائي؛ فقد أجاز حذفه، وأشار أبو حيان إلى أن هذا أحد قولي الفراء. ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٢)، وارتشاف الضرب: (٣/ ١١١٩).

كان متصرِّفًا نحو: (زيدٌ ضربته) فقد تقدّم فيه الخلافُ[1]؛ فمنهم مَن لا يُجيز: (زيدٌ ضربت)؛ لأن حذف الضمير يؤدِّي إلى تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه.

على أن حذف الضمير من جملة الخبر -إذا كان الفعل متصرِّفا- قد لا يؤدِّي إلى التهيئة والقطع، نحو: (زيد هل ضربته؟) و(زيد هلّا ضربته)، و(زيد إن تضربه أضربه)، ومع هذا لا يجوز حذفه[2].

وإنما لم يؤدِّ حذف الضمير إلى التهيئة والقطع في هذه الأمثلة؛ لأنها اشتملت على أدواتٍ لها الصدارة -وهي (هل، وهلّا، وإنْ)- فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها[3]، واستثنى بعضهم (هلّا) فأجاز (زيداً هلّا ضربت)؛ وذلك أن أصلها (هل)، فلمّا رُكِّبت مع (لا) ودخلها معنى التحضيض تغيّر حكمها عمّا كان عليه قبل التركيب[4].

قلت: ويترتّب على هذا القول أنك لو حذفتَ الضمير فقلت: (زيدٌ هلّا ضربت) لسَرى عليه ما سرَى على نحو: (زيدٌ ضربت)؛ فحذْفه -وفقاً لما يراه المانعون[5]- يؤُوْلُ بالعامل إلى التهيئة والقطع؛ ما دام أن ما بعد (هلّا) يعمل فيما قبلها.

ولما تكلم ابن أبي الربيع[6] عن حذف الضمير المنصوب من الفعل المتصرِّف في جملة الخبر ذكر أن ذلك يقبح، وأنه على حسب قوَّة تهيُّؤ العامل وضعفه يكون القبح:

- فإن كان العامل متقدِّماً، نحو:(ضربته زيد) كان التهيؤ قويّاً، فلا يجوز حذفه في الشعر ولا في غيره، فلا تقول: (ضربت زيدٌ).

(١) تنظر الصورة (٢) في المبحث الأول.

(٢) عزا أبو حيان -في التذييل والتكميل: (٤/ ٤٢)- هذا القول إلى البصريين، ولم أقف على خلافٍ فيه، وفي (هلّا) كلامٌ سيأتي.

(٣) ينظر أمالي ابن الحاجب: (٢/ ٥٠٢)، وشرح الكافية الشافية: (٢/ ٦١٦، ٦١٧).

(٤) ينظر الإنصاف: (١/ ٢١٣).

(٥) تنظر الصورة (٢) في المبحث الأول.

(٦) البسيط في شرح الجمل: (٥٦٦)، وينظر تمهيد القواعد: (٢/ ٩٨٨، ٩٨٩).

- وإن كان العامل متأخِّراً - نحو:(زيد ضربته)- كان التهيؤ ضعيفاً، فهذا يجوز فيه حذف الضمير في الشعر وفي قليل من الكلام، لأنه وإن كان مما يصحّ أن يعمل في الاسم فقد ضعف عن عمله فيه بتأخّره عنه، فإن قلت: (زيدٌ إن أكرمتَ أكرمتُك)- وأنت تريد: إن أكرمته أكرمتك- كان قبحه دون قبح (زيد ضربت)؛ لأنه وإن أشبهه من جهة أن (زيد) بعده فعل- وهو متعلّقه من جهة المعنى - إلا أنه لا يصحّ أن يعمل فيه ذلك الفعل لأجل حرف الشرط، إذ ما بعده لا يعمل فيما قبله.

وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين[1] إلى أن هناك مواضع مستثناة يجوز فيها حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر وإن أدّى حذفه إلى التهيئة والقطع، وهذه المواضع:

١- إذا كان المبتدأ كلمة (كلّ)[2]، كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾[3] برفع (كلّ) في قراءة[4]، وقوله:

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كلَّه لم أصنعِ[5]

٢- إذا كان المبتدأ كلمة (كِلا)[6]، نحو:

أَرَجَزاً تطلبُ أم قريضا أم هكذا بينهما تَعريضا

كلاهما أَجِدُّ مُستريضا[7]

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء: (١/ ١٣٩، ١٤٠)، ومجالس ثعلب: (١/ ٥٨)، والتذييل والتكميل: (٤/ ٤٣)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٨٩).

(٢) وحكى ابن مالك الإجماع على جواز حذف الضمير مع (كلّ) وما أشبهه في العموم، ورُدّ بأنه دعوى، فلم يقل به إلا الفراء في نقل، والكسائي والفراء في نقل آخر، وأيّد بعضهم حكايته الإجماع بالقراءة السابقة. ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٥)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٩١).

(٣) [الحديد: ١٠].

(٤) هي قراءة ابن عامر. ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع: (٢/ ٣٠٧).

(٥) تقدّم تخريجه.

(٦) وكذا (كلتا)، فهي تجري مجرى (كلا) وإن لم يذكرها الفراء، وقد نصّ عليها أبو حيان في التذييل والتكميل: (٤/ ٤٣)، وحين شرع يفصّل الحديث اقتصر على (كلا) اختصاراً.

(٧) تقدّم تخريجه.

٣- إذا كان المبتدأ اسم استفهام، نحو: (أيُّهم ضربتَ؟)، تريد: أيّهم ضربته؟

وإنما جاز حذف الضمير من هذه الأسماء خاصّة؛ لأن اسم الاستفهام من أسماء الصدور، ولا يجوز أن يتقدَّم ما بعده عليه، فأشبه لذلك الموصول الذي لا تتقدَّم عليه صلته، وكما أنه يجوز حذف هذا الضمير من الصلة، فكذلك يجوز حذفه من جملة الخبر(١).

وكذلك الشأن في (كلّ) و(كلا)؛ فإنك إذا ابتدأت بهما، دخل الكلامَ معنى (ما)، و(ما) من أدوات الصدور، فإذا قلت: (كلّ القوم ضربته)كان المعنى: ما من القوم إلا من ضربته، وإذا قلت:(كلا الرجلين ضربته) كان معناه: ما مِن الرجلين إلا مَن ضربته(٢)، واستدلّ الفراء(٣) على أن الكلام يدخله معنى (ما) بقوله:

وكلُّهُمُ حاشاك إلا وجدتُه كعينِ الكَذوبِ جَهْدِها واحتفالِها(٤)

ووجه الاستدلال: أنه أدخل (إلا) على خبر(كلّ)؛ لأن المعنى: ما منهم أحدٌ إلا وجدتُه، فلما دخل الكلام معنى (ما)- وهي من الأدوات التي لا يتقدَّم ما بعدها عليها- أشبهت لذلك الموصول؛ لأن الصلة لا تتقدَّمَ على الموصول، فساغ حذف الضمير من جملة الخبر كما يسوغ حذفه من جملة الصلة(٥).

وذهب ابن عصفور(٦) إلى أن حذف الضمير المنصوب من الجملة الواقعة خبراً لهذه الأسماء لا يجوز إذا أدّى إلى تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه، كما لا يجوز ذلك في غيرها، وهو يسُوغ في الشعر، وإن ورد منه شيء في سعة الكلام

(١) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٣)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٩٠).
(٢) ينظر المصدران السابقان.
(٣) معاني القرآن: (١/ ١٤٠).
(٤) من الطويل، ولم أقف على قائله. ينظر معاني القرآن للفراء: (١/ ١٤٠)، والتذييل والتكميل: (٤/ ٤٤).
(٥) ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٤)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٩١).
(٦) ضرائر الشعر: (١٧٦- ١٧٨)، وينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٤، ٤٥)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٩١).

فيُحفظ ولا يُقاس عليه، وإنما جاز حذفه من الصلة ولم يجز حذفه من جملة الخبر؛ لأن حذفه من الصلة لا يؤدِّي إلى التهيئة والقطع، إذ الصلة لا تعمل في الموصول، وليس الشأن كذلك في أسماء الاستفهام و(كلّ) و (كلا)؛ وذلك أن ما بعد أسماء الاستفهام يسوغ له أن يعمل فيها، وأيضاً فالصلة والموصول كالشيء الواحد، فطال لذلك الموصول بصلته، والطول موجبٌ للتخفيف بالحذف، وليست أسماء الاستفهام و(كل) و(كلا) مع أخبارها كالشيء الواحد.

ولعلّ ما ذهب إليه ابن عصفور من أنّ حذف الضمير لا يجوز إلا في الشعر هو الأولى؛ لأنّ ذلك لم يكثر وروده، وإنما سُمع منه نصوصٌ قليلة، فتُحمل على النادر الذي لا يطّرد.

ثالثاً: إذا كان الضمير مجروراً:

إذا كان الضمير الرابط لجملة الخبر مجروراً فإمّا أن يكون مجروراً بالإضافة أو بحرف جرّ، فإن كان مجروراً بالإضافة فلا يجوز حذفه، سواءٌ أكان أصله النصب، نحو: (زيد أنا ضاربه)، أم لم يكن، نحو: (زيدٌ قام غلامه)[1].

وإن كان مجروراً بحرف جرّ فإمّا أن يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز حذفه، نحو: (الرغيف أكلتُ) وأنت تريد: منهُ، وإن لم يؤدّ إليه جاز، (السمن منوان بدرهم)، والتقدير: منوان منه[2].

الثاني: حذف الضمير في التنازع:

إذا تنازع عاملان جاز إعمال أحدهما باتفاق، والمختار عند الكوفيين إعمال الأول لسبقه، وعند البصريين إعمال الأخير لقربه[3].

(١) () وقيل: يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب. ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٦)، وهمع الهوامع: (١/ ٣٧١).

(٢) () ينظر التذييل والتكميل: (٤/ ٤٦، ٤٧)، وتمهيد القواعد: (٢/ ٩٩٢)، وهمع الهوامع: (١/ ٣٦٩).

(٣) () ينظر الإنصاف: (١/ ٨٣)، وأوضح المسالك: (٢/ ١٧٥).

فإن عمل الأول في المتنازع فيه عمل الأخير في ضميره، نحو: (قام وقعد -أو وضربتهما، أو مررت بهما- أخواك)، وبعضهم يجيز حذف الضمير غير المرفوع؛ لأنه فضلة[1]، نحو:

بعكاظَ يُعْشي الناظري ـن إذا هُمُ لمحُوا شُعاعُهْ[2]

فأعمل الأول وهو (يُعْشِي) فرفع به (شُعاعُهْ)، وأعمل الثاني وهو (لمحوا) في ضميره المحذوف، والتقدير: لمحُوه[3].

ويشكل على من أجاز حذف الضمير غير المرفوع أنه أدّى في البيت إلى تهيئة العامل- وهو (لمحُوا)- للعمل في (شعاعُهْ)، وقطعه عنه برفعه بـ(يُعْشي)، وهذا البيت عند الجمهور ضرورة[4].

قال الشاطبي: «ومثْلُ ذلك: (ضربني وضربته زيدٌ)، فهاء (ضربته) عند النحويين لا تُحذف إلا قليلاً، والبابُ إثباتها، إذ في حذفها تهيئة (ضربت) للعمل في (زيد) ثم قطعه عنه، وذلك لا ينبغي؛ لأنه نقضٌ للغرض»[5].

(١) () ينظر أوضح المسالك: (٢/ ١٧٥).

(٢) () من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب. ينظر التصريح: (٢/ ٤٣٧)، وبلا نسبة في التذييل والتكميل: (٧/ ٩٤)، وتمهيد القواعد: (٤/ ١٧٩٥).

(٣) () ينظر تمهيد القواعد: (٤/ ١٧٩٥)، والتصريح: (٢/ ٤٣٧).

(٤) () ينظر مغني اللبيب: (٧٩٧)، والتصريح: (٢/ ٤٣٧، ٤٣٨).

(٥) () المقاصد الشافية: (٣/ ١٥٨).

المبحث الثالث: توجيهاتٌ إعرابيّة آلت إلى تهيئة العمل للعمل وقطعه عنه:

من الأعاريب ما يُصرَف عن وجهٍ هو الأظهرُ فيه إلى وجهٍ آخر ربّما يؤوْل إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، وقد تتبّعتُ المسائل المتعلّقة بهذا الموضوع، ووقفت على ما يلي[1]:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوٓا إِنَّا نَصَارَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا﴾[2].

أُجيز في الجار والمجرور من قوله سبحانه: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوٓا﴾ عدَّة أوجه[3] منها: أنه معطوف على ﴿مِّنْهُمْ﴾ في قوله: ﴿وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾، أي: من اليهود، والمعنى: ولا تزال تطلع على خائنة من اليهود ومن الذين قالوا إنا نصارى، ويكون قوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ﴾ مستأنفاً[4].

ووصف أبو حيان[5] هذا الوجه بأن فيه بُعداً؛ وذلك لأمرين[6]:

أحدهما: الفصل غير المغتفر بين المعطوف والمعطوف عليه.

والثاني: أن فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ لأن الظاهر في قوله: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوٓا﴾ أنه متعلّق بـ﴿أَخَذْنَا﴾، أي: وأخذنا من الذين قالوا إنا نصارى ميثاقهم، وجعْلُه معطوفاً -كما في القول السابق- يقطع الجارَّ عن متعلَّقه وقد تهيَّأ له.

---

(١) المواضع مرتبة حسب ترتيب الآيات في القرآن الكريم، وقد سبق الحديث عن بعض الآيات في هذه الدراسة، ولا أرى حاجةً لإعادتها.

(٢) [المائدة: ١٣-١٤].

(٣) ينظر مشكل إعراب القرآن: (٢٠١)، والتبيان في إعراب القرآن (١/ ٢١١)، والبحر المحيط: (٣/ ٤٦٢)، والدر المصون: (٤/ ٢٢٥).

(٤) ينظر البحر المحيط: (٣/ ٤٦٢)، والدر المصون: (٤/ ٢٢٧).

(٥) البحر المحيط: (٣/ ٤٦٢).

(٦) ينظر البحر المحيط: (٣/ ٤٦٢)، والدر المصون: (٤/ ٢٢٧).

وما قاله سديد، ويُشبه تعلُّقُ (مِن) بـ﴿أَخَذْنَا﴾ قولك: (من زيدٍ أخذتُ درهمه)[1]، وقد تعلَّقت (مِن) بهذا الفعل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ﴾[2].

٢- قوله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[3].

قُرئ ﴿أَفَحُكْمَ﴾ بالرفع[4]، والمشهور عند المعربين أنه مبتدأ، و﴿يَبْغُونَ﴾ خبره، والعائد محذوف، والتقدير: يبغونه[5].

واستشكل ابن مجاهد هذه القراءة ووصفها بالخطأ[6]، وعدَّها غيره ضعيفةً لا تبلغ درجة الخطأ[7].

ووجه الإشكال فيها: أنها تؤول إلى نحو: (زيدٌ ضربت)، فيكون في حذف العائد من جملة الخبر تهيئة للإعمال ثم قطعه عنه، وهذا لا يجوز عند بعضهم إلا في مواضع مستثناة[8]، وخصَّه سيبويه[9] بالشعر، كقوله:

وخالدٌ يَحْمَدُ ساداتُنا بالحقِّ لا يُحمَدُ بالباطلِ[10]

أي: وخالدٌ يَحْمَدُهُ ساداتُنا.

ويرى ابن عطية[11] أن القراءة تتجه إذا كان التقدير: أفحكمُ الجاهلية حكمٌ يبغون، فلا يكون ﴿يَبْغُونَ﴾ خبراً، بل صفة الخبر المحذوف، ونظيره

(١) ينظر مشكل إعراب القرآن: (٢٠١).
(٢) [الأحزاب: ٧].
(٣) [المائدة: ٥٠].
(٤) هي قراءة السلمي وابن وثاب وأبي رجاء والأعرج ويحيى بن يعمر وإبراهيم النخعي. ينظر مختصر ابن خالويه: (٣٢)، والمحتسب: (١/ ٢١٠)، والدر المصون: (٤/ ٢٩٥)، ومعجم القراءات: (٢/ ٢٨٧).
(٥) ينظر الكشاف: (٢/ ٢٤٩)، وتفسير الرازي: (١٢/ ١٦)، والتبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢١٨)، وتفسير البيضاوي: (٣٣٣)، والبحر المحيط: (٣/ ٥١٦)، والدر المصون: (٤/ ٢٩٥).
(٦) ينظر المحتسب: (١/ ٢١١).
(٧) ينظر المحتسب: (١/ ٢١١)، والدر المصون: (٤/ ٢٩٥).
(٨) ينظر المبحث السابق.
(٩) الكتاب: (١/ ٨٥)، وتنظر الصورة (٢) في المبحث الأول.
(١٠) من السريع، ويُعزى للأسود بن يعفر. ينظر ضرائر الشعر:(١٧٦)، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب: (٥/ ٢٤٢٥).
(١١) المحرر الوجيز (٢/ ٢٠٣).

قولـه تعـالى: ﴿مِّـنَ الَّذِيـنَ هَـادُواْ يُحَرِّفُـونَ الْكَلِـمَ عَـن مَّوَاضِعِـهِ﴾[1]، أي: قـومٌ يُحرِّفـون، فحـذف الموصـوف، وأقـام الصفـة مقامـه[2]، ومثلـه قـول الشـاعر:

وما الدَّهْرُ إلا تارتانِ، فمنهما أموتُ، وأُخرى أبتغي العيشَ أَكْدَحُ[3]

أي: فمنهما تارةٌ أموت فيها[4].

وهـذا التوجيـه ممكـنٌ -كـما يقـول أبـو حيـان[5]- وقـد يُقـال: تنظـير ابـن عطيـة بهذيـن الشـاهدين لا يتسـق مـع قـراءة (أفحُكْـمُ)؛ فالمحـذوف فيهـما مبتـدأ، والمحذوف في قـراءة (أفحُكْـمُ) خـبر، والجـواب: أن تنظـيره إنـما هـو في حـذف الموصـوف وإقامـة الصفـة مقامـه، وإلا فهنـاك فـرقٌ بـين القـراءة والشـاهدين[6].

٣- قولـه تعـالى: ﴿كَتَـبَ رَبُّكُـمْ عَلَـى نَفْسِـهِ الرَّحْمَـةَ أَنَّـهُ مَـن عَمِـلَ مِنكُـمْ سُـوءًا بِجَهَالَـةٍ ثُـمَّ تَـابَ مِـن بَعْـدِهِ وَأَصْلَـحَ فَأَنَّـهُ غَفُـورٌ رَّحِيـمٌ﴾[7].

قُرئـت الهمـزة في ﴿أَنَّـهُ مَـن عَمِـلَ﴾ بالفتـح والكـسر[8]، وخُرِّجـت قـراءة الفتـح عـلى أوجـهٍ[9] منهـا: «أنهـا مفعـول بـ﴿كَتَـبَ﴾، و﴿الرَّحْمَـةَ﴾ مفعـول مـن أجلـه، أي: كتـب أنـه من عمـل لأجـل رحمتـه إياكـم»[10].

(١) [النساء: ٤٦].
(٢) ينظر المحرر الوجيز (٢/ ٢٠٣).
(٣) من الطويل، وهو لابن مقبل، ينظر الديوان: (٣٨)، والكتاب: (٢/ ٣٤٦).
(٤) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٩٨).
(٥) البحر المحيط: (٣/ ٥١٦).
(٦) ينظر الدر المصون: (٤/ ٢٩٨).
(٧) [الأنعام: ٥٤].
(٨) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بفتح الهمزة، وقرأ الباقون بكسرها. ينظر السبعة: (٢٥٨)، والتيسير في القراءات السبع: (١٠٢).
(٩) ينظر معاني القرآن للفراء: (١/ ٣٣٦)، ومعاني القرآن للأخفش: (١/ ٣٠٠)، ومعاني القرآن وإعرابه: (٢/ ٢٥٣)، ومشكل إعراب القرآن: (٢٣٧)، والكشاف: (٢/ ٣٥٣)، والتبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢٤٤) والبحر المحيط: (٤/ ١٤٤)، والدر المصون: (٤/ ٦٥٠).
(١٠) الدر المصون: (٤/ ٦٥٠).

وحكى السمين الحلبي[1] عن أبي حيان أن هذا الوجه لا يجوز؛ لأن فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

ووجه ذلك: أن الأظهر في ﴿الرَّحْمَةَ﴾ أنه مفعول به لـ﴿كَتَبَ﴾، و(أنّ) وما بعدها بدل من ﴿الرَّحْمَةَ﴾[2]، «والتقدير: كتب على نفسه أنه من عمل إلى آخره، فإن نفس هذه الجملة المتضمِّنة للإخبار بذلك رحمة»[3].

وقد يُقال في ردّ هذا الاعتراض: إن ﴿كَتَبَ﴾ نصبت مفعولين؛ أحدهما مفعول من أجله وهو ﴿الرَّحْمَةَ﴾، والآخر: مفعول به وهو (أنّ) وما بعدها، فليس في المسألة تهيئة وقطع.

وللمجيب أن يقول: إن ﴿كَتَبَ﴾ هُيِّئ لنصب ﴿الرَّحْمَةَ﴾ مفعولاً به، ولكنه قُطع عنها بصرفها إلى وجهٍ آخر من الإعراب وهو أنها مفعول من أجله.

على أن ما حكاه السمين عن أبي حيان من أنه لا يجوز أن تكون ﴿الرَّحْمَةَ﴾ مفعولاً من أجله غير متجه؛ ففي كلامه ما يُشعر بالقبول، حيث قال: «ولو ذهب ذاهبٌ إلى أن ﴿الرَّحْمَةَ﴾ مفعول من أجله، وأنّ ﴿أَنَّهُ﴾ في موضع نصب لـ﴿كَتَبَ﴾، أي: لأجل رحمته إياكم لم يبعد، ولكنّ الظاهر أنّ ﴿الرَّحْمَةَ﴾ مفعول ﴿كَتَبَ﴾»[4].

٤- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ﴾[5].

ذُكر في قوله سبحانه: ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ عِدَّة أوجه[6]، أظهرها: أن ﴿لِلَّهِ﴾ متعلق بـ﴿شُرَكَاءَ﴾ و﴿شُرَكَاءَ﴾ مفعول ثانٍ، و﴿الْجِنَّ﴾ مفعول أول[7].

(١) المصدر السابق: (٤/ ٦٥١).
(٢) ينظر البحر المحيط: (٤/ ١٤٤).
(٣) الدر المصون: (٤/ ٦٥٠).
(٤) البحر المحيط: (٤/ ١٤٤)، وينظر حاشية الخراط على الدر المصون: (٤/ ٦٥٠).
(٥) [الأنعام: ١٠٠].
(٦) ينظر معاني القرآن وإعرابه: (٢/ ٢٧٧)، ومشكل إعراب القرآن: (٢٤٨)، والكشاف: (٢/ ٣٨٠)، والمحرر الوجيز: (٢/ ٣٢٩)، والتبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢٥٥)، والبحر المحيط: (٤/ ١٩٦)، والدر المصون: (٥/ ٨٣).
(٧) ينظر الدر المصون: (٥/ ٨٤، ٨٥).

وأجاز العكبري[1] أن يكون ﴿شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾ مفعولين -كما تقدَّم- و﴿لِلَّهِ﴾ متعلِّق بمحذوف على أنه حال من ﴿شُرَكَاءَ﴾ وهو في الأصل نعتٌ له، فلما قُدِّم عليه صار حالاً.

واستشكل السمين الحلبي[2] هذا القول من وجهين:

الأول: أن المعنى يصير: جعلوا الجنّ شركاء في حال كونهم لله، أي: مملوكين، وهذه حال لازمة لا تنفك.

والآخر: أن «فيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فإن ﴿شُرَكَاءَ﴾ يطلب هذا الجارَّ ليعمل فيه والمعنى منصبٌّ على ذلك».

قلت: وقول السمين: «فإن ﴿شُرَكَاءَ﴾ يطلب هذا الجارَّ ليعمل فيه»[3] لا يلزم عند بعضهم، فقد أجاز مكيٌّ[4] والزمخشريُّ[5] وغيرهما[6] أن يكون ﴿لِلَّهِ﴾ مفعولاً ثانياً، و﴿شُرَكَاءَ﴾ مفعولاً أول، ﴿الْجِنَّ﴾ بدلاً من ﴿شُرَكَاءَ﴾، ومقتضى هذا القول أن ﴿لِلَّهِ﴾ غير متعلِّق بـ﴿شُرَكَاءَ﴾ فلا يكون معمولاً له.

٥- قوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِي يُوسُفَ﴾[7].

عُزي للفارسي[8] أن ﴿مَا﴾ مصدرية في محل رفع بالابتداء، والخبر هو قوله: ﴿فِي يُوسُفَ﴾.

---

(١) التبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢٥٥).
(٢) الدر المصون: (٥/ ٨٤، ٨٥).
(٣) المصدر السابق: (٥/ ٨٥).
(٤) مشكل إعراب القرآن: (٢٤٨).
(٥) الكشاف: (٢/ ٣٨٠).
(٦) ينظر مثلاً: التبيان في إعراب القرآن: (١/ ٢٥٥)، وهو ظاهر أحد قولي الزجاج. ينظر معاني القرآن وإعرابه: (٢/ ٢٧٧).
(٧) [يوسف: ٨].
(٨) ينظر الدر المصون: (٦/ ٥٤٠).

ويُشكل على هذا الوجه أن السياق والمعنى يجريان إلى تعلُّق ﴿فِي يُوسُفَ﴾ بـ﴿فَرَّطتُمْ﴾، وقول الفارسي يُفضي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه[1].

وقد ساق العلماء في ﴿مَا﴾ توجهاتٍ عِدَّة[2]، لعل أقربها أن ﴿مَا﴾ مزيدة، والظرف متعلِّقٌ بالفعل بعدها، والتقدير: من قبل هذا ما فرطتم، أي: قصَّرتم في حقِّ يوسف وشأنه، وزيادة (ما) كثيرة[3].

وهذا الوجه وصفه الزجاج[4] بأنه الأجود، وبه بدأ الزمخشري[5]، وغيره[6]، وهو يتسق مع ما ذُكر من أن ﴿فِي يُوسُفَ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿فَرَّطتُمْ﴾.

٦- قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَطْوِي السَّمَاء كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلْكُتُبِ كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُ﴾[7].

أجاز الزمخشري[8] في الكاف من قوله سبحانه: ﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ أن تنتصب بفعل مضمر يُفسِّره ﴿نُّعِيدُهُ﴾، و(ما) موصولة، أي: نعيد مثل الذي بدأناه نعيده، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ ظرف (بدأناه)، أي: أول ما خُلق، أو حال من ضمير الموصول المحذوف في (بدأناه).

---

(١) ينظر المصدر السابق: (٦/ ٥٤١).

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء: (٢/ ٥٣)، ومعاني القرآن وإعرابه: (٣/ ١٢٤)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢/ ٣٤٠)، ومشكل إعراب القرآن: (٣٧٣)،والكشاف: (٣/ ٣١٣)، والمحرر الوجيز: (٣/ ٢٦٩)، وتفسير الرازي: (١٨/ ١٩٢)، والتبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٥٧)، والبحر المحيط: (٥/ ٣٣١)، والدر المصون: (٦/ ٥٣٩).

(٣) ينظر الدر المصون: (٦/ ٥٣٩).

(٤) معاني القرآن وإعرابه: (٣/ ١٢٤).

(٥) الكشاف: (٣/ ٣١٣).

(٦) ينظر الدر المصون: (٦/ ٥٣٩).

(٧) [الأنبياء: ١٠٤].

(٨) الكشاف: (٤/ ١٦٩)، وينظر البحر المحيط: (٦/ ٣١٧)، والدر المصون: (٨/ ٢١٢).

ويشكل هذا الوجه عند أبي حيان[1] من جهة أن فيه تهيئة ﴿بَدَأْنَا﴾ لأن ينصب ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ على المفعولية وقطعه عنه[2]، من غير ضرورة تدعو إلى ذلك، وارتكاب إضمار بعيد مفسَّراً بـ(نعيده).

وقول الزمخشري في الآية مبنيٌّ على أن الكاف اسم لا حرف، وهو قول الأخفش[3]، وأمَّا الجمهور فقد قصروا اسميتها على الشعر[4]، وعلى مذهبهم خُرِّجت الكاف في الآية على وجهين[5]:

الأول: أنها متعلِّقة بفعل مضمر، ولم أقف على تقديره.

والثاني: أنها متعلِّقة بـ﴿نُعِيدُهُ﴾، و(ما) مصدرية، و﴿بَدَأْنَا﴾ صلتها، و(ما) وما في حيِّزها في محل جر بالكاف، و﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ مفعول ﴿بَدَأْنَا﴾، والمعنى: نعيد أول خلقٍ إعادةً مثل بداءتنا له.

وهذا الوجه هو الأقرب، ويقوِّيه سلامته من تقدير متعلَّق محذوف، وهو يتماشى مع ما ذكره أبو حيان من أن ﴿أَوَّلَ خَلْقٍ﴾ مفعول ﴿بَدَأْنَا﴾.

٧- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾[6]:

دخلت اللام على(ميتون) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾ ولم تدخل على: ﴿تُبْعَثُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾.

وقد فسَّر أبو حيان ذلك بأن اللام تُخلِّص المضارع للحال، فلم تدخل على: ﴿تُبْعَثُونَ﴾ لأنه مخلَّص للاستقبال لعمله في الظرف المستقبل، وهو ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾.

---

(١) البحر المحيط: (٦/ ٣١٧، ٣١٨)، وينظر الدر المصون: (٨/ ٢١٢).

(٢) وقد قطع عنه بنصب الضمير المحذوف في (بدأناه).

(٣) عُزي له في الجنى الداني:(٧٩)، والدر المصون: (٨/ ٢١٢)، ومغني اللبيب: (٢٣٩)، ومعاني الكاف في القرآن الكريم: (١٥٤).

(٤) تنظر المصادر السابقة.

(٥) ينظر الدر المصون (٨/ ٢١١).

(٦) [المؤمنون: ١٥، ١٦].

قال: «وكنتُ سُئلت: لِمَ دخلت اللام في قوله: ﴿لَمَيِّتُونَ﴾، ولم تدخل في: ﴿تُبْعَثُونَ﴾ فأجبتُ بأن اللامَ مخلِّصة المضارع للحال غالباً فلا تجامع يوم القيامة؛ لأن أعمال ﴿تُبْعَثُونَ﴾ في الظرف المستقبل تخلِّصه للاستقبال فتنافي الحال»[1].

واعترض على نفسه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2] فإن اللام دخلت على المضارع العامل في الظرف المستقبل وهو ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[3].

وأجاب بأمرين[4]:

أحدهما: أنه قال:«غالباً»، وهذا يعني: أن مجيء اللام مع الظرف المستقبل ثابت كما في الآية، لكنه قليل.

والآخر: أن اللام في ﴿لَيَحْكُمُ﴾ يمكن تأويلها على أنها مخلِّصة المضارع للحال، ويكون العامل في ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ مقدَّراً.

واعترض السمين الحلبي[5] الجوابَ الآخر بأن السياق يقود إلى تعلُّق ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ بـ(يحكم)، وتقدير عاملٍ في الظرف يؤول إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

قلتُ: ويعضدُ هذا الاعتراض وجهٌ آخر، وهو أن الفعل (يحكم) يتعذَّر أن يكون للحال؛ لأن الحُكم ــ كما في الآية ــ مؤقَّتٌ بيوم القيامة، ولو كان للحال وقُدِّر بعده عاملٌ في الظرف: ﴿يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ فإن العامل المقدَّر سيكون مخلِّصاً للاستقبال، فيقع التناقض بين الدلالة الزمنية للفعل (يحكم) ودلالة الفعل المقدَّر.

(١) البحر المحيط: (٦/ ٣٧٠)

(٢) [النحل: ١٢٤].

(٣) ينظر البحر المحيط: (٦/ ٣٧٠)، والدر المصون: (٨/ ٣٢٥).

(٤) ينظر البحر المحيط: (٦/ ٣٧٠).

(٥) الدر المصون: (٨/ ٣٢٥).

٨- قوله تعالى: ﴿اللهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَى﴾[١].

أُجيز في(ما) أن تكون موصولة بمعنى (الذي)، وأُجيز أن تكون مصدرية، وهي في كلا الوجهين مفعول به لـ(يعلم)[٢].

وأُجيز أيضاً أن تكون استفهامية[٣]، وفي محلِّها وجهان[٤]:

الأول: أنها في محل رفع مبتدأ، وخبرها ﴿تَحْمِلُ﴾ والجملة معلِّقة للعِلْم.

والثاني: أنها في محل نصب بـ﴿تَحْمِلُ﴾.

والوجه الثاني اقتصر عليه العكبري[٥]، ورجّحه السمين الحلبي[٦]؛ لأنه لا يُحْوِج إلى حذف العائد، بخلاف الوجه الأول، فإنه يؤوْل إلى نحو: (زيدٌ ضربتُ)؛ ففيه تهيئة العامل ـــ وهو ﴿يَعْلَمُ﴾ ـــ للعمل ثم قطعه عنه[٧].

وقد يُجاب بأن ﴿يَعْلَمُ﴾ لم يُقطع عن العمل، وإنما عُلِّق عنه، فأثرُه إن لم يظهر في اللفظ فهو ظاهرٌ في المحلّ.

٩- قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾[٨].

أجاز الزمخشري[٩] في ﴿إِلَيْهِ﴾ وجهين:

أحدهما: أن يكون متعلّقاً بـ﴿يَأْتُوا﴾؛ لأن (أتى) و(جاء) قد ورد تعدِّيهما بـ(إلى).

---

(١) [الرعد: ٨].

(٢) ينظر الكشاف: (٣/ ٣٣٥)، والمحرر الوجيز: (٣/ ٢٩٨)، وتفسير الرازي: (١٩/ ١٦)، والتبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٦٢)، والبحر المحيط: (٥/ ٣٦١)، والدر المصون: (٧/ ٢٢).

(٣) ينظر المحرر الوجيز: (٣/ ٢٩٨)، والتبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٦٢)، والبحر المحيط: (٥/ ٣٦١)، والدر المصون: (٧/ ٢٢).

(٤) ينظر الدر المصون: (٧/ ٢٢).

(٥) فلم يذكر الوجه الأول. ينظر التبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٦٢).

(٦) الدر المصون: (٧/ ٢٢).

(٧) ينظر المصدر السابق: (٧/ ٢٢).

(٨) [النور: ٤٩].

(٩) الكشاف: (٤/ ٣١٤).

والآخر: أن يكون متعلّقاً بـ﴿مُذْعِنِينَ﴾ لأنه بمعنى: مسرعين في الطاعة، ورجّح الزمخشري هذا الوجه؛ لأن في تقديم ﴿إِلَيْهِ﴾ على ﴿مُذْعِنِينَ﴾ دلالة على الاختصاص.

وتعقّب أبو حيان ما رجّحه الزمخشري بأن فيه «تهيئة العامل للعمل وقطعه عن العمل، وهو ممّا يضعف»[1]؛ لأن الظاهر في ﴿إِلَيْهِ﴾ أنه متعلّق بـ﴿يَأْتُوا﴾ كما في الوجه الأول.

ويظهر أن المسألة فيها شبهٌ من تنازع عاملين على معمولٍ واحد؛ إلا أن أحدهما- وهو ﴿يَأْتُوا﴾ قد تقدَّم، والآخر- وهو ﴿مُذْعِنِينَ﴾- تأخّر عنه[2]، ومن هنا يبدو أن الوجهين اللذين ذكرهما الزمخشري مقبولان ابتداءً، وقد أجازهما بعض المفسِّرين[3]، غير أن ما اكتفى به أبو حيان في تعقُّبه السابق هو الأولى؛ فيكون ﴿إِلَيْهِ﴾ متعلِّقاً بـ﴿يَأْتُوا﴾، وسببُ ذلك: أن ﴿مُذْعِنِينَ﴾ متأخِّر، والعامل يضعف بتأخُّره عن العمل، يدلُّ على ذلك أن اللام جاءت مقوِّيةً لـ﴿يَرْهَبُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾[4]، قال السمين الحلبي: «قوله: ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ في هذه اللام أربعة أوجه، أحدهما: أن اللام مقوِّية للفعل؛ لأنه لما تقدَّم معموله ضعف فقوي باللام، كقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾[5]»[6]، وإذا كان الفعل قد ضعف بتأخُّره عن العمل، فضعْفُ ما تفرَّع عنه ـ وهو اسم الفاعل ـ من باب أولى.

(١) البحر المحيط: (٦/ ٤٢٩).

(٢) ولأجل هذا قلت: (شبه من تنازع)؛ لأن من شرط التنازع أن يكون العاملان متقدّمين على المعمول. ينظر عدة السالك: (٢/ ١٦٥).

(٣) كالبيضاوي في أنوار التنزيل: (١٩٦)، والسمين في الدر المصون: (٨/ ٤٢٧).

(٤) [الأعراف: ١٥٤].

(٥) [يوسف: ٤٣].

(٦) الدر المصون: (٥/ ٤٧٢).

١٠- قوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾[١].

أُجيز في ﴿بَلَاغٌ﴾ أن يكون مبتدأً خبره محذوف[٢]، وذهب أبو مِجْلَز[٣] إلى أنه مبتدأ خبره ﴿لَّهُمْ﴾ الواقع بعد قوله: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾، أي: لهم بلاغ، فيُوقف على قوله: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾[٤].

وهذا الوجه ليس بجيِّد-كما يقول أبو حيان[٥]- لأن فيه تفكيك الكلام بعضه عن بعض، إذ ظاهر قوله: ﴿لَّهُمْ﴾ أنه متعلِّق بقوله: ﴿وَلَا تَسْتَعْجِل﴾ «فهو يشبه التهيئة والقطع»[٦].

والأظهر ﴿بَلَاغٌ﴾ أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهذا مذهب الأكثرين[٧]، والتقدير: هو بلاغ[٨]، أو ذلك بلاغ، وتكون الإشارة إمَّا إلى القرآن والشرع، أي: هذا إنذار وتبليغ، وإمَّا إلى المدَّة التي تكون كساعة كأنه قال: ﴿لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً﴾ كانت بلاغهم، وهذا كما تقول: متاعٌ قليلٌ، ونحوه من المعاني[٩].

(١) [الأحقاف: ٣٥].
(٢) ينظر المحرر الوجيز: (٥/ ١٠٧)، والدر المصون: (٩/ ٦٨١).
(٣) هو لاحق بن حميد السدوسي، بصريٌّ تابعيٌّ ثقة، توفي سنة ستٍّ ومئة. ينظر طبقات ابن خياط: (٢٠٩)، وتاريخ مدينة دمشق: (٦٤/ ٢٨).
(٤) ينظر المحرر الوجيز: (٥/ ١٠٨)، والبحر المحيط: (٨/ ٦٨).
(٥) البحر المحيط: (٨/ ٦٨).
(٦) الدر المصون: (٩/ ٦٨١).
(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٤٤٨)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤/ ١٧٥)، ومشكل إعراب القرآن: (٦٢١)، والكشاف: (٥/ ٥١٣)، والمحرر الوجيز: (٥/ ١٠٨)، وتفسير الرازي: (٢٨/ ٣٦). والتبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٢٣٦)، والتحرير والتنوير: (٢٦/ ٦٨).
(٨) ينظر التبيان في إعراب القرآن: (٢/ ٢٣٦).
(٩) ينظر المحرر الوجيز: (٥/ ١٠٧)، والدر المصون: (٩/ ٦٨١).

الخاتمة

خلص البحث إلى النتائج التالية:

١. التهيئة والقطع من جُملة المصطلحات التي كانت حاضرةً في الفكر النحوي القديم، غير أنه لم يُشهَر بهذا اللفظ -وفقاً للاستقراء الناقص- إلا في مرحلةٍ متأخِّرة، وذلك في القرن السابع الهجري على وجه التقريب، وكان ممّن وظّفه في تلك الحقبة ابن عصفور وابن أبي الربيع، وبرز بجلاء عند علماء القرن الثامن الهجري، كأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وناظر الجيش، والشاطبي، وغيرهم ممن تلاهم في القرون الأخرى.

٢. يرِدُ مصطلح التهيئة والقطع أكثر ما يرِدُ في مقامات التعليل للاعتراض، وهو يعني: تمكين اللفظ من سريان عمله في غيره والحيلولة دون ذلك بوجهٍ من الوجوه.

٣. الوجوه التي تحول دون الإعمال ثلاثة، أولها: أن يُصرف اللفظ الذي هُيِّئ له العامل إلى وجهٍ آخر من الإعراب، وثانيها: أن يكون اللفظ الذي هُيِّئ له العامل غير صالح لأن يُعمل فيه، وثالثها: أن يُحذف المعمول فيبقى اللفظ المهيَّأ للعمل معلَّقاً.

٤. التهيئة والقطع في الأصل مخالَفة، وقد أطلق عليها بعض النحويين أحكاماً متفاوتة، نحو: (غير جائز)، و(يضعف)، و(لا ينبغي)، و(غير حسن)، و(ممتنع)، وهذه الأحكام وغيرها ليس لها معايير منضبطة إلا ما ندر، بل غايةُ ما في الأمر أن التهيئة والقطع مخالفةٌ تعدّدت ألفاظ النحويين في التعبير عنها، وقد تبيّن أنّ من صُورها ما وقع فيه الخلاف، وأنّ منها ما أجازه قومٌ في الكلام على ضعف، وقد يكون في ذلك تفسيرٌ لبعض الأحكام التي لم تبلغ درجة المنع.

٥. قُرن مصطلح التهيئة والقطع -في بعض مواضع الاعتراض على التوجيهات الإعرابية- بلفظة (يُشبه) ونحوها مما وافقها في اشتقاقها، وقد ظهر ذلك عند السمين الحلبي، وانحصر في حالتين: الأولى: في بعض مسائل الجارّ الذي قُطع عن متعلّقه وقد تهيّأ له، والباعث على التعبير بهذا اللفظ في هذه الحالة هو عدم ظهور الأثر الإعرابيّ للمتعلّق في الجارّ والمجرور، فكان شبيهاً بما ظهر فيه ذلك الأثر، نحو: (زيدٌ ضربت)، والثانية: عند قطع الصفة عن موصوفها، والمسألة حينئذٍ لا تكون من الإعمال في شيء، وإنّما شُبِّه فيها قطع الصفة عن الموصوف بالعامل الذي قُطع عن معموله وهو مهيَّأٌ له.

٦. تعدَّدت مظاهر التهيئة والقطع، وأخذت في ذلك صوراً مختلفة، ويُلحظ في تلك الصُّور أنّ اللفظ المهيَّأ للإعمال قد يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، وأن القطع يتأتّى بصرف الرافع عن الرفع، أو الناصب عن النصب، أو الجارّ عن الجرّ، أو الجازم عن الجزم، أو حرف الجرّ عن متعلّقه.

٧. لحذف الضمير أثرٌ ظاهرٌ في الإفضاء إلى التهيئة والقطع؛ وقد كشفت هذه الدراسة أن حذف الضمير يتجلّى أثره في جانبين أحدهما: في جملة الخبر، والآخر: في باب التنازع.

٨. من صُور التهيئة والقطع: قطْع الفعل عن اسم هُيّئ لنصبه، وهذه الصُّورة برز ذكرها عند المتقدّمين، وجاء التعبير عنها عند سيبويه والفراء بأمثلةٍ مختلفة، وهي تتحقّق غالباً عند حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر حين يكون الفعل متصرِّفاً، نحو: (زيدٌ ضربت)، ومذهب الكوفيين هو منع حذف الضمير في هذه الحالة، وحُكي عنهم أنه خاصٌّ بالشعر، وعُزي إلى هشام جوازه في الاختيار، وأمَّا البصريون فقد ورد عنهم أنه يجوز في الاختيار أيضاً، وقيل: إنهم يجيزونه على ضعف، ونصّت بعض المصادر

على أن جوازه عند البصريين مخصوص بالشعر، وهو صريح مذهب سيبويه، وقد عدّه ضعيفاً في الكلام.

٩. هناك مواضع مستثناة يجوز فيها عند الفراء ومَن وافقه حذفُ الضمير المنصوب من جملة الخبر إذا كان الفعل متصرِّفاً -وإن أدَّى حذفه إلى التهيئة والقطع- كأن يكون المبتدأ كلمة (كلّ) أو كلمة (كلا) أو كان اسم استفهام.

١٠. لابن أبي الربيع تفصيلٌ في حكم حذف الضمير المنصوب من جملة الخبر حين يكون الفعل متصرِّفاً؛ فإن كان العامل متقدِّماً نحو: (ضربته زيدٌ) لم يجز حذف الضمير في الشعر ولا في غيره؛ لأن العامل لـمّا تقدّم قوي تهيُّؤه للعمل، فلا يجوز قطعه عنه، وإن كان العامل متأخّراً نحو: (زيدٌ ضربت) جاز حذف الضمير في الشعر وفي قليلٍ من الكلام؛ لأن العامل ضعف عن التهيُّؤ للعمل بتأخُّره، فإن قلت: (زيدٌ إن أكرمتَ أكرمتُك) -وأنت تريد: إن أكرمته أكرمتك- كان قبحه دون قبح (زيد ضربت)؛ لأن (زيد) لا يصحّ أن يعمل فيه ذلك الفعل لأجل حرف الشرط، إذ ما بعده لا يعمل فيما قبله.

١١. من التوجيهات الإعرابية ما يؤوْل إلى التهيئة والقطع، وقد نبّه على ذلك أبو حيان وتلميذه السمين في مواضع عِدّة، واتضح أنّ هذا الإشكال يَرِدُ أكثر ما يَرِدُ حين يكون الأظهر في اللفظ أنه على وجهٍ ما ثم يُصرف عنه إلى وجه آخر ربما لا ينصبُّ المعنى عليه، وقد لُوحظ أن الجار والمجرور من المواضع البارزة التي تبدَّى فيها هذا الإشكال، فربما يقود السياق إلى أنه معلَّق بعامل يطلبه ثم يُصرف عنه ويُعلَّق بعاملٍ آخر.

والحمد لله رب العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- **الأصول في النحو**، ابن السراج، محمد بن سهل، تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- **إعراب القرآن**، النحاس، أبو جعفر، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- **أمالي ابن الحاجب**، أبو عمرو، درسه وحققه د. فخر صالح سليمان قداره، الأردن، دار عمّار، بيروت، دار الجيل.
- **أمثلة الجزولية**، الشلوبين، أبو علي، درسه وحققه الأستاذ الدكتور تركي بن سهو العتيبي، ط٢، بيروت، دار صادر، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، الأنباري، أبو بركات، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام، جمال الدين، ومعه عُدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبدالحميد، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد، تحقيق ودراسة الدكتور عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- **تاريخ مدينة دمشق**، ابن عساكر، أبو القاسم، دراسة وتحقيق محب الدين أبي سعيد عمر العَمري، ط١، دار الفكر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

- **التبيان في إعراب القرآن**، العكبري، أبو البقاء، ط١، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية ١٣٩٩هـ/ ٩٧٩م.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، الرياض، دار كنوز إشبيليا.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، الأزهري، الشيخ خالد، دراسة وتحقيق الدكتور عبدالفتاح بحيري إبراهيم، ط١، الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **تفسير البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسي، أثير الدين، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- **تفسير البيضاوي المسمّى أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- **تفسير التحرير والتنوير**، ابن عاشور، محمد الطاهر، تونس، الدار التونسية، ١٩٨٤م.
- **تفسير الفخر الرازي**، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط١، دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- **التيسير في القراءات السبع**، الداني، أبو عمرو، عُني بتصحيحه أوتو برتزل.
- **الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي**، الحسن بن قاسم، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، حقّقه وصحّحه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، البغدادي، عبدالقادر، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، ط٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- **الخصائص**، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، ط٣، دمشق، دار القلم، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق الدكتور درويش الجويدي، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- **ديوان ابن مقبل**، تحقيق الدكتور عزة حسن، بيروت-لبنان، حلب-سوريا، دار الشرق العربي، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- **ديوان أبي النجم العجلي**، الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه الدكتور محمد أديب، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.
- **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف.
- **شرح ألفية ابن مالك**، ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- **شرح التسهيل**، ابن مالك، جمال الدين، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- **شرح التسهيل المسمّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفرائد**، ناظر الجيش، محب الدين، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، ط١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **شرح الكافية**، الاستراباذي، الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، بنغازي، منشورات جامعة قاز يونس، ١٩٩٦م.
- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك، جمال الدين، حقّقه وقدّم له الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، ط١، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- **شرح كتاب سيبويه**، السيرافي، أبو سعيد، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٩م.
- **شرح المفصل**، ابن يعيش، موفق الدين، القاهرة، بيروت، عالم الكتب، مكتبة المتنبي.
- **شعر أبي زبيد الطائي**، جمعه وحققه الدكتور نوري القيسي، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٦٧م.
- **شعر مزاحم العقيلي**، تحقيق الدكتور نوري حمودي، وحاتم صالح الضامن، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مستلة من مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد الثاني والعشرون، الجزء الأول، ١٣٩٦ هـ.
- **صحيح البخاري**، عُني به الدكتور مصطفى ديب البغا، ط٥، دمشق - بيروت، دار ابن كثير، اليمامة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- **ضرائر الشعر**، الإشبيلي، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- **طبقات ابن خياط**، أبو عمرو، رواية أبي عمران موسى التُّستري، تحقيق أكرم ضياء العمري، ط١، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- **كتاب سيبويه**، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط١، بيروت، دار الجيل.
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، الزمخشري، جار الله، تحقيق وتعليق ودراسة الشيخ عادل أحمد عبدالموجود، والشيخ علي محمد معوض، شارك في تحقيقه الدكتور فتحي عبدالرحمن حجازي، ط١، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، مكي القيسي، أبو محمد، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- **لسان العرب**، ابن منظور، أبو الفضائل جمال الدين، ط١، بيروت، دار صادر.
- **مجالس ثعلب**، أبو العباس، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، ط٦، القاهرة، دار المعارف، ٢٠٠٦م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ابن جني، أبو الفتح، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ابن عطية، تحقيق عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ.
- **مختار الصحاح**، الرازي، محمد بن أبي بكر، تحقيق محمود خاطر، بيروت، مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، عُني بنشره ج. برجشتراسر مصر، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، ابن عقيل، بهاء الدين، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، ط٢، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- **مشكل إعراب القرآن**، مكي القيسي، أبو محمد، تحقيق ياسين محمد السوّاس، ط٣، دمشق، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- **مصطلح (الخروج) عند الكوفيين: دراسة لمدلوله وأضربه وعلاقته بالوظائف النحوية**، الدكتور العريفي، سيف بن عبدالرحمن، العدد٩، مجلة العلوم العربية، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، شوال ١٤٢٩هـ.
- **معاني القرآن**، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١١هـ/ ١٩٩م.

- **معاني القرآن**، الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، تحقيق محمد علي النجار، ط٣، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، الزجاج، أبو إسحاق، تحقيق الدكتور عبدالجليل شلبي، ط١، بيروت، عالم الكتب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- **معاني الكاف في القرآن الكريم: دراسة نحوية**، الجبوري، أحمد عكاب، ضمن مجلة آداب الفراهيدي، العدد الثامن، أيلول، ٢٠١١م.
- **معجم القراءات**، الخطيب، عبداللطيف، ط١، دمشق، دار سعد الدين، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.
- **معجم مقاييس اللغة**، ابن فارس، أبو الحسين، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر ١٣٩٩هـ/ ١٩٧م.
- **المعجم الوسيط**، إصدار مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط٤، مكتبة الشروق الدولية، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام، جمال الدين، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، ط٣، دار الفكر، ١٩٧٢م.
- **المقاصد الشافية**، الشاطبي، أبو إسحاق، تحقيق الدكتور عبدالرحمن العثيمين وآخرين، ط١، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- **المقتضب**، المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، ط٣، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، السيوطي، جلال الدين، تحقيق عبدالحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

مجلة الدراسات اللغوية

دار الفيصل الثقافية
Al Faisal Cultural House

الاشتراكات والتوزيع

١١٤٥٥٥٥٠٤ (٩٦٦+) – تحويلة: ٤٤٤

مباشر ١١٢٩٣١٢٣٣ (٩٦٦+)

هذا بحث تطبيقي في الاتساق النصي يعتمد على الإحالة بالضمائر أداةً، وعلى سورة الحاقة مدونةً، ويتخذ من الإحصاء والوصف منهجًا، ومن الجداول الإحصائية والأشكال التوضيحية والرسوم البيانية وسيلة.

عرّف البحث الاتساق النصي وبيّن أدواته ولا سيما الإحالة منها؛ فعرّفها، وذكر أنواعها وأدواتها، وخصّ الإحالة بالضمائر بمزيد عناية وتفصيل. ثم شرع في سورة الحاقة فبيّن أغراضها، وأحصى ضمائرها، وصنف تلك الضمائر تصنيفات عدة، بالنظر إلى العدد، والجنس، والغيبة والحضور، والاستتار والظهور...

الإحالة بالضمائر في سورة الحاقة (دراسة إحصائية نصية)

لم تنحصر وظيفة العامل النحوي في إحداث الأثر الإعرابي فحسب، بل كان يأتي في صورة علّة لردّ القول المعترَض عليه، وذلك حين يطلب عاملٌ معمولاً ثم لا يُمكّن منه، فينتج عن هذا ما يُسمّى بالتهيئة والقطع.

وتتغيّا هذه الدراسة الإسفار عن جوانب هذا الموضوع، وقد صدّرتُها بمقدمةٍ، ثم تمهيدٍ فيه مفهومُ التهيئة والقطع، والوجوهُ التي تحول دون الإعمال، وتاريخُ المصطلح، وتلا ذلك ثلاثة مباحث، عرضت في الأول صور هذه الظاهرة، وجلّيت في الثاني أثر حذف الضمير فيها، وسقتُ في الثالث توجيهات إعرابية آلت إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه...

التّهيئة والقَطْع (دراسة نحويّة في الإعمال)